الجمعية المصرية لشباب الأعمال

أجندة الأعمال الوطنى
٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥

الرؤيــة:

تطمح الجمعية في أن تصبح الإختيار الأول بالنسبة لشباب الأعمال، الذين يجمع بينهم التصميم علي خلق ثقافة تجمع بين التميز، والأخلاقيات، والعمل التطوعي في خدمة المجتمع.

الرسالــة:

تهدف الجمعية للإسهام في التنمية الشاملة في مصر، وكذلك دعم مجالات الأعمال، عن طريق خلق مجتمع من سيدات ورجال الأعمال الشبان، والتنسيق والتعاون بين أعضائة، من أجل تحقيق ما ننشده من تطوير ثقافة تجمع بين التميز، والأخلاقيات والعمل التطوعي العام.

أعضاء مجلس الإدارة:

حلمى أبو العيش	(رئيس مجلس الإدارة)
محمود خطاب	(نائب رئيس مجلس الإدارة)
تامر نصار	(نائب رئيس مجلس الإدارة)
خالد الميقاتى	(السكرتير العام)
أسامه مراد	(أمين الصندوق)
أحمد صبور	
على جلال	
عمرو عسل	
عماد السويدى	
حسن عبدالله	
خالد عبد الحميد أبوبكر	
خالد محمود	
محمد عبد الفضيل	
محمد شاكر	

رسالة من الرئيس

تهدف أجندة الأعمال الوطنية لعام ٢٠٠٤ المساهمه فى عملية التنمية الشاملة لمصر و هى تعتبر الأولى التي تصدر عن الجمعية المصرية لشباب الأعمال. و هى تجسد خبرات و مجهودات أعضاء الجمعية الذين يمثلون القطاعات المختلفة فى الأقتصاد الوطني بالإضافه إلى المساهمة الملموسة للخبراء و الأساتذه المتخصصين، مما أدى إلى إصدار هذه الأجنده و عرضها على المجتمع (اهل العلم و الخبرة ، الساسة ، رجال الاعلام ، المؤسسات المدنية ، و غرف الاعمال المختلفة). و يعتبر نجاح هذه المرحلة نتاج لحماس و ديناميكية الأعضاء بالإضافه إلى مساندة الشركاء فى المجتمع كأول مردود لعمل الجمعية المصرية لشباب الاعمال، والذى يمكن عن طريق المجهود المشترك بأن تكون هذه الأجنده مساهمة فى عملية التنمية الشاملة.

يدرك أعضاء الجمعية أن إصدار هذه الأجندة يعتبر خطوة على الطريق الصحيح، كما أن تكاتف المعنيين من جمعيات الأعمال، المجتمع المدني، أساتذة الجامعات، الاعلام ، البرلمان، و الجهات التنفيذية سوف يؤدى إلى زيادة قدرة مصر التنافسية و تحسين مناخ الأستثمار بها.

المجهود المبذول هو بلا شك إضافة إلى روح العمل المشترك و الحائز من جانبنا على كل التقدير، و فى الوقت نفسه نتوقع أن يكون إصدار الأجندة الوطنية للأعمال إيذاناً ببدء الشراكة بين قوى المجتمع بأسره فى سبيل العمل على الوصول إلى هدف التنمية الشاملة وفقا للمقترحات التى تتضمنها أجندة هذا العام.

من هذا المنطلق فإن الجمعية المصرية لشباب الأعمال تؤمن بأن هدف التنمية الشاملة يمكن أن يتحقق فى حالة المشاركة و التفاعل الإيجابى لكل قوى المجتمع و المطالبة بتفعيل و تدعيم مقترحات هذه الاجندة التى و ضعتها فى طيات ما اقترحته نفع و رفاهية كل المجتمع للسنوات القادمة.

حلمي أبو العيش
رئيس مجلس الإدارة
الجمعية المصرية لشباب الأعمال
(-٢٠٠٤)

نهاد رجب
رئيس مجلس الإدارة
الجمعية المصرية لشباب الأعمال
(٢٠٠٢-٢٠٠٤)

القاهره، ديسمبر ٢٠٠٤

شكر و تقدير

يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير للزملاء الذين ساهموا فى إخراج أجندة الأعمال الوطنية لعام ٢٠٠٤.

و أن نقدم العرفان للأعضاء الذين قاموا بالمشاركة بالأفكار و الخبرات و المجهود فى سبيل إصدار هذه الأجندة و نخص بالذكر السادة: خالد الميقاتى، محمد عجلان، نسرين اللبابيدي، خالد شومان، عمرو أبو حشيش، منال خليل، ماجد عبد المقصود، نهاد رجب، عمرو جوهر، إيهاب عثمان، منى القللى، مريم فايز، حلمى أبو العيش، عمرو الهلالى، شريفة رشاد، أشرف شتا، علاء هاشم، أدهم نديم، هيثم دياب، عمرو أبو فريخه، حسن الخطيب، دينا عبد الوهاب، هشام دنانه، هشام البكري، حاتم زعزوع، خالد ضحاوي، رانيا عزب، تامر البدرى، خالد فوزى.

كما نتقدم بجزيل الشكر لهؤلاء الذين شاركوا فى مراجعة مسودات الأجندة: محمد عسكر، أحمد غنيم، سحر منير.

تود الجمعية المصرية لشباب الأعمال الإعراب عن خالص الشكر للفريق التنفيذي الذي ساهم فى إكمال التقرير: هبه عسكر، أمل سمير.

إنه لعمل مبهج أن تتكاتف هذه الجهود لإصدار الأجندة، التي نعلم أنها توفر مقترحات قيمة لعملية الأصلاح فى مصر.

المحتويات:

الملخص التنفيذي viii

المقدمه x

القسم الأول ١

الموضوعات العامة ١

خلق رؤية شاملة للمجتمع المصرى ٣

تدعيم مبدأ المبادرة الإجتماعية 4

الشفافية ومحاربة الفساد 5

التجارة العربية الينية ٦

الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ٧

ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطه بالأسواق العالميه ٨

إجراءات التوريد ٩

لا مركزية المؤسسات الحكومية ١٠

توافر وشفافية المعلومات ١١

مشكلة النقد الأجنبى ١٢

تعديل قانون تشجيع الصادرات ١٣

قانون المنافسه وحماية المستهلك ١٤

توافق المواصفات القياسيه المصريه مع المواصفات القياسيه العالميه الدوليه ١٥

حوكمة الشركات ١٦

عدم وجود هيئات فعاله تساند الصادرات المصريه فى الخارج ١٧

الأصلاح القضائي ١٩

القسم الثانى ٢١

الموضوعات المتخصصه ٢١

قطاع الإنشاء والمقاولات ٢٣

غياب صيغه موحده للعقد ٢٣

دور أتحاد الإنشاء والمقاولات المصرى ٢٤

الرسوم الجمركيه والضرائب ٢٦

غياب قياسات البناء ٢٧

الموارد البشريه ٢٨

قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٩

عدم قدرة الشركات المصرية على تنمية فرص عمل فى الأسواق العالمية ٢٩

إنخفاض معدل أستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات فى الشركات الخاصة ٣١

التشغيل الآلى فى الوزارات غير كافي ٣٢

قطاع الزراعه، المنتجات الغذائيه، وصناعة الأدويه	**٣٣**
إنخفاض الكميه والجوده للمورد المحلى	٣٣
نظام التسعير الجائر	٣٤
عدم كفاية البحث والتطوير	٣٥
نقص الوضوح والأستقرار فى القواعد التنظيميه	٣٦
توريد المواد الخام وقطع الغيار	٣٧
ضريبة المبيعات على السلع الرأسماليه	٣٧
وسائل النقل والشحن غير المناسبه	٣٩
مشاكل متعلقه بالمحاصيل الزراعيه	٤٠
مشاكل متعلقه بغذاء الحيوانات	٤١
مشاكل متعلقه بالفحص الصحى	٤٢
الفحص الصحى للأجهزه المستورده	٤٣
صعوبة أسترداد مبالغ الدروباك	٤٤
الإفراج الصحى لمواد التعبئه والتغليف	٤٥
نظام التجفيف بالبخار	٤٦
تحليل المبيدات	٤٧
التنسيق بين كل من وزارة البيئه ووزارة الزراعه	٤٨
أستخراج المستندات اللازمه للشحن	٤٩
رسوم التبخير على المواد الزراعيه المستورده	٥٠
تسجيل المحاصيل الجديدة	٥١
قطاع المنسوجات /الأثاث المنزلى	**٥٢**
البضائع المهربة	٥٢
عدم وجود نظام شامل للمخازن	٥٣
غياب خطه زراعيه طويلة المدى	٥٤
ضعف الهياكل الإداريه	٥٥
عدم توافر المعلومات عن المصانع العامله فى المجال	٥٦
ضعف هيكل الأنتاج فى شركات الغزل	٥٧
توفير وسائل التمويل لإنتاج الأقمشه	٥٨
تفعيل الأتفاقيات العربيه المشتركه	٥٩
إستحالة العمل بنظام السماح المؤقت أو الدروباك فى المنتجات الخشبيه	٦٠
تشجيع صادرات الأثاث المنزلى والمنتجات الخشبيه	٦١
قطاع المنتجات الصناعيه	**٦٢**
نقص آلية تحديد المواصفات والمقاييس	٦٢
ضعف هياكل الصناعات المغذية	٦٣
الأستفاده من الامكانيات الهائله التى تتمتع بها المصانع الحربيه	٦٤
جودة الصادرات وإنخفاض القيمه المضافه للجلود	٦٥
قطاع (البنوك والتمويل)	**٦٦**
الحصول التام على التمويل	٦٦
دخول إلى سوق السندات	٦٧

اقتحام سوق الأسهم المحلي ٦٨
إمكانية توفير رأس المال المشروع (الاستثمارات البديلة) ٦٩
سهولة الحصول على القروض بالنسبة للشركات الصغيرة و المتوسطة ٧٠

قطاع (التعليم والتدريب والأستشارات) **٧١**
غياب التنمية التجميعية وعدم كفاءتها ٧١
الإفتقار إلى الثقة فيما يتعلق بالإستشاريين ٧٢
غياب القدرات القياسية المؤهلة لكل قطاع ٧٣
نقص المعلومات الدقيقة والشاملة حول السوق بصفة عامة ٧٤
غياب آلية تطوير السوق في مصر ٧٥

قطاع (الشحن، الأستيراد و التصدير) **٧٦**
غياب التنظيم فى القطاع ٧٦
السلوك الظالم للخطوط المختلفه لشحن السفن التى تؤدى الى الاحتكار ٧٧
نقص خطوط الشحن لشرق أفرقيا ٧٨
مشاكل متعلقة بالنقل الأرضى الداخلي ٧٩

الملخص التنفيذي

أجندة الأعمال الوطنية للجمعية المصرية لشباب الأعمال تعتبر محاولة لتعزيز تنافسية مصر، و هى المحاولة التى بدأت منذ عام٢٠٠٣ الأجندة لا تعكس فقط صوت و آراء أعضاء الجمعية لكنها نتيجة عدة مبادرات تضمنت عدداً كبيراً من أصحاب المصالح فى الأقتصاد المصري. من بينهم أعضاء مجلس الشعب، الأكاديميين، و صانعي السياسة. بهذا المفهوم تعتبر الأجندة منفردة حيث أنها تختلف عن أى أجندة تقليدية تعرض المشاكل من وجهة نظر واحدة. كما أن الأجندة تعتبر فعالة حيث أنها تعرض حلولاً و مقترحات لتعزيز تنافسية الأقتصاد المصري. مما يجعل الأجندة أقرب إلى خريطة الطريق التي تعرف المشاكل، الحلول، والأهداف الوطنية العامة و القطاعية، يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة فى رسم خريطة الطريق.

الجمعية المصرية لشباب الأعمال أخذت المبادأة في تحليل تنافسية مصر مستخدمة الأدوات
و المؤشرات التي وفرها المنتدى الأقتصادى العالمى. حيث يدأ البرنامج فى أكتوبر ٢٠٠٣ بهدف إتاحة فرصة أكبر لمجتمع الأعمال لمساهمة فى تطوير إطار عام للسياسات افسية الأقتصاد المصري.

ان أجندة الأعمال الوطنية تشير إلى الأصلاحات المطلوبة ، مستخدمه كأساس تقرير التنافسية الذى أستحث إنشاء المجلس الوطني المصري للتنافسية بمساندة الجمعية المصرية لشباب الأعمال و المنتدى الأقتصادى العالمى و المجلس الأعمال العربي.
فى ضوء أهداف الجمعية التى تتضمن تعزيز دور القطاع الخاص فى عملية النمو الأقتصادى،
و زيادة الوعى العام بمبدأ التنافسية، الأجندة قامت بتعريف قيود عامة محددة (فى صورة سياسات أو تنظيمات) و قيود قطاعية(فى مجال الصناعة، الزراعة، والخدمات) القطاعات المماثله فى هذه الأجندة تمثل نسبه كبيره من الناتج المحلى المصرى الأجمالى، و توظف نسبة كبيرة من قوة العمل، وتتمتع بإمكانيات هائلة كامنة للتصدير. تضم هذه القطاعات (١)قطاع الإنشاء والمقاولات، (٢)قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، (٣)قطاع الزراعه،المنتجات الغذائيه، وصناعة الأدويه، (٤)قطاع المنسوجات /الأثاث المنزلي، (٥)قطاع المنتجات الصناعية، ٦)قطاع البنوك والتمويل، (٧)قطاع التعليم والتدريب والاستشارات، (٨)قطاع الشحن، الاستيراد و التصدير.

لمواجهة هذا التحدى لرسم خريطة الطريق لتنافسية الأقتصاد المصرى كما تقدمها أجندة الأعمال الوطنية رسمت الجمعية منهجاً من ثماني خطوات حتى يتم تدارك التحديات الحقيقيه التى تواجه الأقتصاد القومي، و يتم الخروج بسياسات مناسبة و فعالة لتحسين تنافسية الأقتصاد المصري:

١. مسح عن تنافسية الأعمال
٢. تكوين مجموعات عمل للقطاعات المختلفة (قطاع١،.....، قطاع٨)
٣. التحقق من دقة من مؤشر التنافسية ٢٠٠٣
٤. حساب:
   أ. الترتيب العام
   ب.الترتيب قطاع بقطاع
٥. إقامة أجتماعات دورية لمجموعات عمل القطاعات لمناقشة أوراق القطاعات
٦. تعريف المتغيرات الأساسية
٧. تطوير مقترحات للسياسات التي يجب تطبيقها
٨. وضع خطط عمل و فترة التطبيق

بناءاً على المشاكل اتي تم تعريفها، طورت كل مجموعة عمل لقطاع، مجموعة من المقترحات و خطط العمل لمواجهة العوامل السلبية هذه المقترحات تم مناقشتها بالتفصيل بواسطة كل مجموعة عمل ثم تم التواصل بين كل أعضاء الجمعية المشاركين فى البرنامج. أيضاً تم التنسيق بين رؤساء مجموعات العمل و مجلس إدارة الجمعية لعمل مشروع لخطة العمل لحل هذه المشاكل.

من الموضوعات التى تم مناقشتها كقضايا تخص المجتمع بجميع قطاعاته برزت هذه التحديات:

١) خلق رؤيه شامله للمجتمع المصرى
٢) تدعيم مبدأ المبادره الإجتماعيه
٣) الشفافيه ومحاربة الفساد
٤) التجاره العربيه البينية
٥) الائتمان الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة
٦) ربط المشروعات الصغيره والمتوسطه بالأسواق العالميه
٧) إجراءات التوريد
٨) لا مركزية المؤسسات الحكوميه
٩) توافر وشفافية المعلومات
١٠) مشكلة النقد الأجنبى
١١) تعديل قانون تحفيز الصادرات
١٢) قانون المنافسه وحماية المستهلك
١٣) تناسق المواصفات القياسيه المصريه مع المواصفات القياسيه العالميه
١٤) حوكمة الشركات
١٥) عدم وجود هيئات فعاله تساند الصادرات المصريه فى الخارج
١٦) الأصلاح القضائى

بجانب التحديات القوميه الستة عشر التى تم مناقشتها فى الأجنده بطريقة مناسبة، مع عرض الحلول المناسبة لمعالجة هذه القضايا و ذكر الشركاء الحكوميين الذين يتحتم إشراكهم لمواجهة هذه التحديات، عرضت الأجندة قضايا مماثلة لكل قطاع من القطاعات المذكوره.

تضمنت خطط العمل تسليم أوراق لعدد من الوزارات المختلفة من أجل بدء التطبيق العملى.
تمثل أجندة الأعمال الوطنية صورة من العقد الأجتماعى ما بين الحكومه و القطاع الخاص بشكل يتيح إشراك القطاع الخاص إلى حد كبير فى عملية الأصلاح. بغض النظر عن حقيقة أن الأجندة قد أعدت بواسطة الجمعية، إلا أن الأستشارات التى ًامت بها الجمعية خلال الإعداد لإظهار الأجنده فى صورتها النهائية تؤكد أنها تعكس رأى توافقاً عاماً حول التحديات التى تواجه الأقتصاد المصري.
نأمل كأعضاء الجمعية المصرية لشباب الأعمال أن يكون هذا الجهد المتواضع قادراً على الإسهام فى عملية الأصلاح من أجل مستقبل أفضل للجميع.

المقدمة

الخلفية

على مدار تاريخها الطويل نجحت مصر أن تصبح قائداً للتنمية في الشرق الأوسط، و لمتابعة دور القيادة الذى تلعبه مصر تواجه مصر تحديات لإستعادة قدرتهاالتنافسية فى المنطقة والعالم كقوة أقتصادية و سياسية أساسية. أدى ذلك إلى تكوين بيئة عمل تعتمد على اساس من التعاون بين كل من القطاع العام و الخاص و التي تركز على تنمية التنافسية المصرية.
من خلال ديناميكية أعضاء الجمعية المصرية لشباب الأعمال والذين يمثلون قادة المستقبل للمجتمع المصري أشتركوا في مهمة تقييم تنافسية الأقتصاد المصري
أهداف المشروع يمكن تلخيصها فى الآتي:

- زيادة الوعى العام و وعى الأعضاء لعوائق النمو الأقتصادي و وسائل مواجهتها.
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى عملية أتخاذ القرار بمتابعة حوار مع الحكومة من خلال أجندة الأعمال الوطنية.
- الأستفادة من قدرة القطاع الخاص على التفاوض و التأثير على السياسات.
- توسيع قاعدة العضوية من خلال بناء الجمعية المصرية لشباب الأعمال كصوت لشباب الأعمال، تعزيز مهارات الأعضاء، و توفير المواد المساندة والمعلومات المتعلقة بمجتمع الأعمال.

أستهدفت جمعية شباب الأعمال من خلال برنامج القطاعات بناء مصداقيتها، بتأسيس منبر يسمح للجمعية بالحفاظ على أستقلالها و فى نفس الوقت العمل على إشراك الحكومة فى حوار عام/خاص يدور حول السياسات المطبقة. الجمعية المصرية لشباب الأعمال وضعت منهجاً لمواجهة المشاكل التي تعوق العمل الخاص فى مصرو كذلك وضعت رؤية شاملة و خطة عمل للتعامل مع هذه المشاكل. وفى هذا الصدد قامت الجمعية بصياغة أجندة الأعمال الوطنية لعام ٢٠٠٤ من خلالها قام عدد من أعضائها بالأشتراك مع أصحاب المصالح و متخذي القرار فى مصر للوصل إلى صورة شاملة لمصر قادرة على المنافسة العالمية.
تظهر الأجندة أهم المشاكل التي تواجه القطاعات المذكورة والتي تؤثر سلباً على تنافسيتها.
كما أنها تقوم بعرض مقترحات مناسبة و عاجلة لحل هذه المشاكل كوسيلة لزيادة و تنشيط التعاون والتنسيق بين كل الهيئات والسلطات المختصة و فى النهاية تهدف إلى بناء شبكات بين الأعضاء للإستفادة السريعة و إدراك الأهداف الكامنة .
علاوة على ذلك تعمل على تحسين مناخ الأستثمار المصري والذى يعتبر عاملاً أساسياً فى جذب الأستثمار الأجنبى المباشر بأعتباره دعامة للتنمية المستدامة.
تشير الأجنده إلى الأصلاحات المتطلع لتطبيقها ، مستخدمه كأساس تقرير التنافسية الذى أستحث إنشاء المجلس الوطني المصري للتنافسية بمساندة الجمعية المصرية لشباب الأعمال و المنتدى الأقتصادى العالمى و مجلس الأعمال العربي.

المنهج المستخدم

فى محاولة الوصول إلى السياسات المناسبة والفعالة لتحسين تنافسية مصر، أتخذت جمعية شباب الأعمال منهجاً من ثماني خطوات كلآتى:

- مسح عن تنافسية الأعمال
- تكوين مجموعات عمل للقطاعات المختلفة (قطاع١،.....، قطاع٨)
- التحقق من دقة من مؤشر التنافسية ٢٠٠٣
- حساب:
  الترتيب العام
  الترتيب قطاع بقطاع
- إقامة أجتماعات دورية لمجموعات عمل القطاعات لمناقشة أوراق القطاعات
- تعريف المتغيرات الأساسية
- تطوير مقترحات للسياسات التي يجب تطبيقها
- وضع خطط عمل و فترة التطبيق

بإتباع هذه الخطوات أستطاعت الجمعية أن تتبع منهجاً علمياً فى تجميع البيانات و تحليلها كأساس للسياسات الفعالة و المناسبة.

عمل مسح تنفيذي

تم تقييم مستوى مصر التنافسي من خلال عمل مسح تنفيذي شامل تم جمعه عن طريق أعضاء الجمعية. المسح بني على مؤشر تنافسية الأعمال الذي تم تطويره من جهة المنتدى الأقتصادي العالمي و تم أستخدامه فى تطوير تقرير التنافسية العالمي.
يتكون المسح من ١٤٠ متغير مصنفة فى المجموعات التسع التالية:

- بيئة الأقتصاد الكلى
- التكنولوجيا
- تكنولوجيا الأتصالات والمعلومات
- البنية الأساسية العامة
- المؤسسات العامة
- التنافس المحلي
- التنمية التجميعية
- أستراتيجية و عمليات الشركات
- السياسات البيئية

كل من ال١٤٠ متغير و قد خصص ٧ نقاط (Likert Scale) فى حين أن المستجيبين مطلوب منهم ترتيبهم على أساس توقعاتهم(من ١ الذى يعتبر منخفض جداً، إلى ٧ والتي تعتبر مرتفعه جداً) و قد تولى التنفيذيون و المديرون فى قطاعات الأقتصاد المختلفة الإجابة على كافة نقاط المسوح حيث تم تحديد المستوى التنافسي العام فى ضوء إجاباتهم.

ذلك المسح تم مراجعته عن طريق المجلس التنفيذي و السلطات المحلية فى التنافسية للتأكد من قوتها و التأكيد على فهم و إستيعاب المستجيبين لها.

تكوين مجموعات عمل القطاعات

في محاولة ترتيب تنافسية مصر قامت الجمعية بمساعدة الخبراء المتخصصين بأختيار ثماني مجموعات عمل تمثل القطاعات المختلفة فى الأقتصاد المصري.
هذا المنهج قام بتسهيل تقييم الأقتصاد المصري و تقييم الوضع التنافسي لكل قطاع. وتلا هذا دعوة أعضاء الجمعية بالتالي للإنضمام إلى مجموعة العمل للقطاع الذين يمثلونه.

التحقق من دقة من مؤشر التنافسية ٢٠٠٣

قام أعضاء مجلس الإدارة بالحصول على نسخة من مؤشر التنافسية لعام ٢٠٠٣ و تم تقديمها إلى مختلف مجموعات عمل القطاعات. البيانات من مؤشر التنافسية لعام ٢٠٠٣ تم إستخدامها كقاعدة للمقارنة و التأكد من إستجابة المشاركين فى مجموعات العمل. أدى ذلك إلى تفهم أكثر للمشاركين للمسح التنافسي ، و التاكد من صحة الأداة المستخدمة.

تطوير ترتيبات ٢٠٠٣-٢٠٠٤

بعد التأكد من صحة المسح التنافسي، قامت كل مجموعة عمل قطاع قامت بعمل تقييم مفصل لمؤشر التنافسية من منظور القطاع التي تمثله. أدى ذلك إلى تطوير ترتيب تنافسي بني على دراسة منفصلة لكل قطاع. و تم تجميع ردود مجموعات عمل القطاعات تم تجميعها لتقييم ترتيب مصر التنافسي.

أجتماعات مجموعات عمل القطاعات و تعريف المتغيرات الحرجة

بعد حساب الوضع التنافسي لكل قطاع، أجرت كل مجموعة عمل لقطاع عدة مقابلات متتالية لتحليل البيانات و إدراك المتغيرات المتباطئة عن المتوسطات العالمية بشكل ملحوظ. تم تعريف هذه المتغيرات جيداً و تحديد العوامل السلبية وراء ذلك. تم إجراء ذلك عن طريق البيانات الأحصائية وتحليل مجموعات العمل.
تم تجميع العوامل السلبية التي تم التوصل إليها من كل قطاع لمعرفة العوامل المشتركة التى يعاني منها الأقتصاد المصري ككل، و كذلك المشاكل التي تواجه كل قطاع.على حدة

تطوير مقترحات للسياسات و خطط العمل

بناء على المشاكل التي تم تعريفها، طورت كل مجموعة عمل لقطاع مجموعة من المقترحات
و خطط العمل لمواجهة العوامل السلبية. هذه المقترحات تم مناقشتها بالتفصيل بواسطة كل مجموعة عمل بم تم التواصل بين كل أعضاء الجمعية المشاركين فى البرنامج. أيضاً تم التنسيق بين رؤساء مجموعات العمل وو مجلس إدارة الجمعية لإعداد خطة عمل و طرح الحلول المناسبة لحل هذه المشاكل.